البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آب 2017

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **الشفافية**: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- **المشاركة**: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	39

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.2٪ خلال الربع الأول من عام 2017، مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال ذات الربع من عام 2016. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2017 بنسبة 3.4٪، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2016. وبلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2017 ما نسبته 18.2٪.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 12,981.7 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 32,700.3 مليون دينار، مقابل 32,876.2 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 24,085.7 مليون دينار، مقابل 22,905.8 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 32,810.6 مليون دينار، مقابل 32,900.0 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 2,139.8 نقطة، مقابل 2,170.3 نقطة في نهاية عام 2016.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال النصف الأول من عام 2017 بمقدار 302.5 مليون دينار (2.2٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 291.1 مليون دينار (2.3٪ من GDP) خلال نفس الفترة من العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد انخفض رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر حزيران من عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 223.7 مليون دينار ليصل إلى 15,570.0 مليون دينار (55.5٪ من GDP). وبالمقابل، ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 603.1 مليون دينار ليصل إلى 10,902.1 مليون دينار (38.9٪ من GDP). وبناءً عليه، انخفضت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى نحو 94.4٪ من GDP في نهاية شهر حزيران من عام 2017 مقابل 95.1٪ من GDP في نهاية عام 2016.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال النصف الأول من عام 2017 بنسبة 0.6٪ لتبلغ 2,493.6 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 3.2٪ لتبلغ 7,023.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 5.3٪ ليصل إلى 4,529.4 مليون دينار، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016. وتشير البيانات الأولية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017 إلى ارتفاع مقبوضات ومدفوعات السفر بنسبة 13.5٪، و7.5٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 على التوالي. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017 ارتفاعاً بنسبة 1.2٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2017 انخفاضاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 788.2 مليون دينار (12.1٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,026.5 مليون دينار (16.4٪ من GDP) خلال الربع المماثل من عام 2016، أما باستثناء المنح فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 13.5٪ من GDP خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع 18.1٪ من GDP خلال الربع الأول من عام 2016. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 338.7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع 372.2 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2016. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2017 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 27,732.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 26,763.7 مليون دينار في نهاية عام 2016.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 12,981.7 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 32,700.3 مليون دينار، مقابل 32,876.2 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 24,085.7 مليون دينار، مقابل 22,905.8 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 32,810.6 مليون دينار، مقابل 32,900.0 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2017 مقارنة مع نهاية 2016، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة. في حين، أظهرت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة تفاوتاً في اتجاهها، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الفائدة على الودائع لأجل، انخفضت أسعار الفائدة على ودائع التوفير، فيما حافظت الودائع تحت الطلب على سعر الفائدة المسجل في نهاية عام 2016.

بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 2,139.8 نقطة، مقابل 2,170.3 نقطة في نهاية عام 2016. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية السبعة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 17,159.3 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2016 والبالغ 17,339.4 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تموز			
2017	2016		2016
US$ 12,981.7 -10.5٪	US$ 14,409.7 -8.2٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,499.9 -7.6٪
32,700.3 -0.5٪	32,301.4 2.2٪	السيولة المحلية	32,876.2 4.0٪
24,085.7 5.2٪	22,257.4 5.5٪	التسهيلات الائتمانية	22,905.8 8.5٪
21,064.4 5.8٪	19,239.6 6.3٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	19,901.4 10.0٪
32,810.6 -0.3٪	33,081.8 1.5٪	إجمالي ودائع العملاء	32,900.0 0.9٪
25,564.3 -1.6٪	26,208.4 0.7٪	ودائع بالدينار	25,968.2 -0.2٪
7,246.3 4.5٪	6,873.4 4.4٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,931.8 5.3٪
26,516.9 -1.6٪	26,117.3 1.2٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,952.9 4.5٪
21,145.9 -2.0٪	21,351.0 0.9٪	ودائع بالدينار	21,572.9 1.9٪
5,371.0 -0.2٪	4,766.3 2.8٪	ودائع بالعملات الأجنبية	5,380.0 16.0٪

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 12,981.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

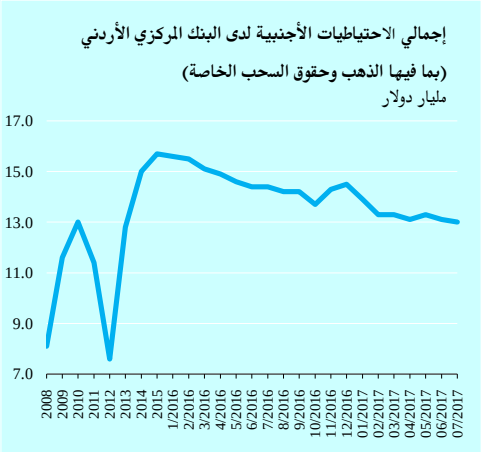

السيولة المحلية (M2)

- بلغ إجمالي السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 32.7 مليار دينار، مقابل 32.9 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تموز من عام 2017 مع نهاية عام 2016، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 28.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 28.0 مليار دينار في نهاية شهر تموز من عام 2016، و 28.7 مليار دينار في نهاية عام 2016.

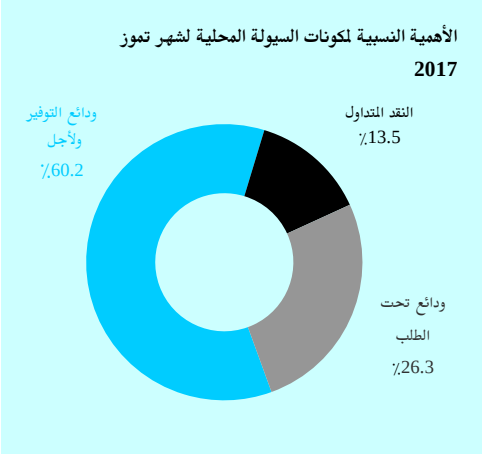

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 4.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.3 مليار دينار في نهاية شهر تموز من عام 2016، و4.2 مليار دينار في نهاية عام 2016.

● العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة

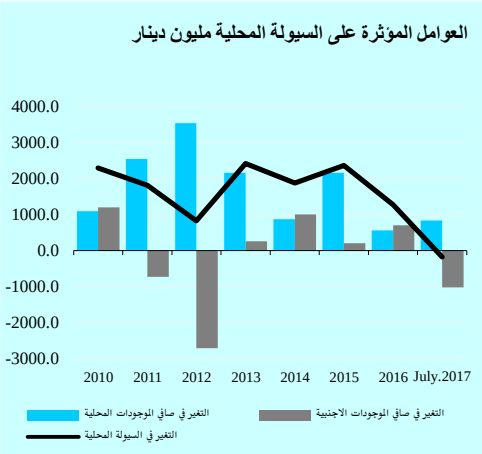

- بلغ رصيد بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 24.9 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 24.5 مليار دينار في نهاية شهر تموز من عام 2016، و24.0 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 7.8 مليار دينار، مقابل نفس الرصيد تقريباً في نهاية شهر تموز من عام 2016، و8.8 مليار دينار في نهاية عام 2016، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 9.0 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2016		نهاية تموز 2016	نهاية تموز 2017
8,845.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,773.2**	**7,829.6**
9,831.5	البنك المركزي	9,505.8	9,031.8
-986.1	البنوك المرخصة	-1,732.6	-1,202.2
24,030.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**24,528.1**	**24,870.7**
-5,194.1	البنك المركزي، منها:	-4,741.8	-4,134.8
1,043.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,435.1	1,290.3
-6,260.1	أخرى (صافي*)	-6,199.9	-5,448.0
29,225.0	البنوك المرخصة	29,270.1	29,005.6
9,955.9	الديون على القطاع العام (صافي)	10,411.3	9,840.0
20,567.4	الديون على القطاع الخاص	19,843.4	21,797.4
-1,298.3	أخرى (صافي)	-984.6	-2,632.0
32,876.2	**السيولة المحلية (M2)**	**32,301.3**	**32,700.3**
4,181.3	**النقد المتداول**	**4,296.9**	**4,408.7**
28,694.9	**الودائع، منها:**	**28,004.4**	**28,291.6**
5,418.9	بالعملات الأجنبية	4,833.3	5,406.2

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2016		تموز 2016	تموز 2017
3.75	إعادة الخصم	3.75	4.75
3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.50	4.50
1.75	نافذة الإيداع	1.50	2.75
2.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.50	3.75
2.75	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.50	3.75
2.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.25	3.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 2017/6/18 برفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك وأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الأخرى بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 3.75٪.
  - سعر إعادة الخصم: 4.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 3.75٪.
- في 2017/7/11 قام البنك المركزي بإلغاء المدى السعري لشهادات الإيداع وأصبح سعر الفائدة عليها 3.75٪.
- يأتي هذا القرار ضمن إطار سياسة البنك الرامية إلى الحفاظ على عائد منافس على الموجودات المحررة بالدينار من جهة، وتوفير حجم مناسب من الأموال القابلة للإقراض بأسعار فوائد تتوافق ومتطلبات النشاط الاقتصادي الشامل في المملكة من جهة أخرى.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تموز 2017 بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.51٪، ليرتفع بذلك بمقدار 47 نقطة أساس عن نهاية عام 2016.

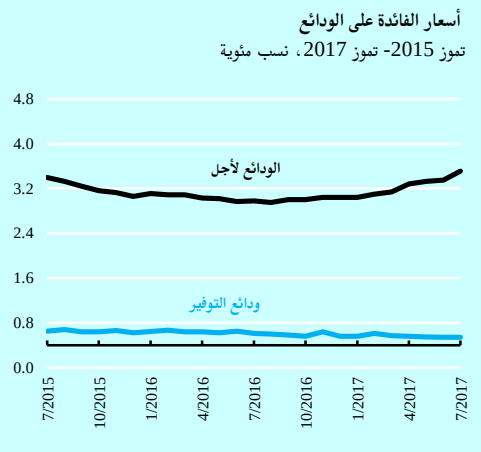

- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تموز 2017 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.54٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار نقطتي أساس عن نهاية عام 2016.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تموز 2017 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.26٪، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2016.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تموز 2017 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.44٪، ليرتفع بذلك بمقدار 84 نقطة أساس عن نهاية عام 2016.

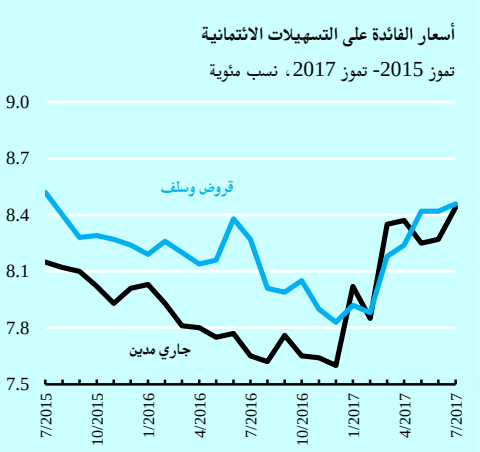

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تموز 2017 بمقدار 49 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.21٪، لينخفض بذلك بمقدار 21 نقطة أساس عن نهاية عام 2016.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2016		تموز 2016	تموز 2017	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.26	تحت الطلب	0.25	0.26	0
0.56	توفير	0.61	0.54	-2
3.04	لأجل	2.98	3.51	47
	التسهيلات الائتمانية			
10.42	كمبيالات واسناد مخصومة	10.80	10.21	-21
7.83	قروض وسلف	8.27	8.46	63
7.60	جاري مدين	7.65	8.44	84
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.39	8.74	37

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تموز 2017 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.46٪، ليرتفع بذلك بمقدار 63 نقطة أساس عن نهاية عام 2016.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تموز 2017 ما نسبته 8.74٪، ليرتفع بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 37 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر تموز 2017 ما مقداره 495 نقطة أساس وبذلك ارتفع هامش سعر الفائدة بما مقداره 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2017 بما مقداره 1,179.9 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2٪، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,153.9 مليون دينار (5.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2016.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تموز من عام 2017، فقد ارتفعت التسهيلات المنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,163.0 مليون دينار (5.8٪)، والتسهيلات المنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 0.2 مليون دينار (0.1٪)، في حين، انخفضت التسهيلات المنوحة للحكومة المركزية بمقدار 0.6 مليون دينار (0.03٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 32,810.6 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 89.4 مليون دينار (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 483.3 مليون دينار (1.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2016. ويعزى جُل هذا الانخفاض إلى عمليات إعادة تصنيف بيانات الودائع للشركات الحليفة والتابعة للبنوك ضمن ودائع البنوك بعد أن كانت تصنف ضمن ودائع العملاء.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تموز من عام 2017 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.6 مليار دينار و7.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 26.2 مليار دينار للودائع بالدينار و6.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر تموز من عام 2016. أما في نهاية عام 2016، فقد بلغ حجم هذه الودائع 26.0 مليار دينار للودائع بالدينار و6.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تموز من عام 2017 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2016. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجـم التـداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر تموز من عام 2017 بمقدار 41.4 مليون دينار (30٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 179.4 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 22.3 مليون دينار (16.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,352.0 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 1,039.9 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2016. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى صفقة البنك العربي.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تموز من عام 2017 بمقدار 50.8 مليون سهم (51.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 148.7 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 3.3 مليون سهم (2.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,205.3 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,172.2 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسـي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2017 انخفاضاً قدره 27.6 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة

تموز			
2017	2016		2016
2,139.8	**2,102.1**	**الرقم القياسي العام**	**2,170.3**
2,920.6	2,810.5	القطاع المالي	2,933.2
2,087.2	2,032.0	قطاع الصناعة	2,093.0
1,514.8	1,603.8	قطاع الخدمات	1,604.7

المصدر: بورصة عمان.

2,139.8 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 10.7 نقطة (0.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2016، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 30.5 نقاط (1.4٪)، مقابل انخفاض قدره 34.2 نقطة (1.6٪) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض حصيلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 89.9 نقطة (5.6٪)، والرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 12.6 نقطة (0.4٪)، والرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 5.8 نقطة (0.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016.

القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:

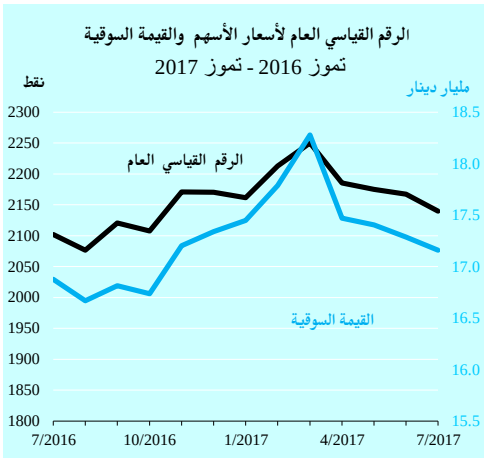

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز من عام 2017 ما مقداره 17.2 مليار دينار، منخفضة بمقدار 127.6 مليون دينار (0.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 65.0 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2016. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 180.1 مليون دينار (1.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2016، مقارنة مع انخفاض بلغ 1,108.9 مليون دينار (6.2٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تموز من عام 2017 تدفقاً موجباً بلغ 13.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 1.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2016. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تموز من عام 2017 ما قيمته 48.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 35.3 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً بلغ 344.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب بلغ 143.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2016		تموز 2016	تموز 2017
2,329.5	حجم التداول	116.4	179.4
9.5	معدل التداول اليومي	6.5	8.2
17,339.4	القيمة السوقية	16,875.8	17,159.3
1,836.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	109.8	148.7
237.1	صافي استثمار غير الأردنيين	1.7	13.0
666.5	شراء	24.2	48.3
429.4	بيع	22.5	35.3

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2017 بنسبة 2.2٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال ذات الربع من عام 2016. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.9٪ خلال الربع الأول من عام 2017 مقابل نمو نسبته 3.8٪ خلال ذات الربع من عام 2016.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2017 بنسبة 3.4٪، مقابل تراجع نسبته 1.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2016.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2017 ما نسبته 18.2٪ (13.9٪ للذكور و33.0٪ للإناث). وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 39.5٪) و 20-24 سنة (بواقع 35.4٪).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2017 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.2٪ مقابل 2.3٪ خلال ذات الربع من عام 2016. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.3٪ خلال الربع الأول من عام 2017، بالمقارنة مع 2.5٪ خلال ذات الربع من عام 2016.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2015- 2017
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	2.0	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	2.7	**3.0**
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.2	-	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	3.9	-	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2015-2017

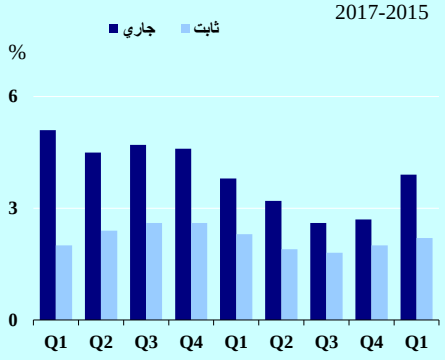

أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.9٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.8٪ خلال الربع الأول من عام 2016. وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.7٪ مقابل 1.4٪ خلال الربع الأول من عام 2016.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2017 "خدمات المال والتأمين" (0.5 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعة والتحويلية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الصناعة الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 64٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2017.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2017 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الصناعة الاستخراجية"، والزراعة، و"تجارة الجملة والتجزئة" و"منتجو الخدمات الاجتماعية والشخصية" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"النقل والتخزين والاتصالات" و"خدمات المال والتأمين" تباطؤاً في أدائها، فيما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نقطة مئوية.

القطاعات	التغير النسبي الربع الأول		المساهمة في النمو الربع الأول	
	2016	2017	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.3	2.2	2.3	2.2
الزراعة	6.4	8.2	0.2	0.3
الصناعات الاستخراجية	-8.4	14.7	-0.1	0.2
الصناعات التحويلية	0.9	1.3	0.1	0.2
الكهرباء والمياه	16.4	4.3	0.3	0.1
الإنشاءات	2.6	-1.5	0.1	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.7	1.9	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	0.7	1.6	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.0	1.5	0.5	0.2
الخدمات المالية	5.1	4.3	0.5	0.5
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	3.1	3.9	0.1	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.3	1.1	0.2	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.0	4.3	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن العام الحالي تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعة الاستخراجية (26.4٪)، والمساحات المرخصة للبناء (12.2٪)، وعدد المغادرين (8.1٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (17.0٪)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعة التحويلية (4.7٪). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	الفترة المتاحة	2016	المؤشـــر	2016	2015
12.2	كانون ثاني – حزيران	-6.9	المساحات المرخصة للبناء	1.4	-12.5
-4.7		-4.1	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة التحويلية	-1.5	-8.8
-6.2		-8.3	المنتجات الغذائية	-16.2	-0.5
-21.2		-2.0	منتجات التبغ	-7.3	45.9
1.5		-29.6	منتجات نفطية مكررة	-13.3	-1.7
9.8		66.2	صنع الملابس	95.0	63.8
-2.4		-6.4	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-11.6	3.4
-14.1		-7.3	المنتجات الكيميائية	-2.9	-10.8
26.4		-16.5	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة الاستخراجية	-9.1	16.9
-13.5		-7.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-5.3	-38.3
22.4		-16.5	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-9.1	17.6
4.2	كانون ثاني – تموز	4.7	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	2.1	-7.9
1.1		-15.7	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-21.2	-0.7
-17.0		7.3	حجم التداول في سوق العقار	-7.2	-2.0
8.1		-1.3	عدد المغادرين	0.5	-7.4

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 3.4٪ خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2017، بالمقارنة مع انكماش نسبته 1.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع، بشكلٍ أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات الحكومية التي تضمنت إلغاء الاعفاءات الضريبية على العديد من السلع والخدمات، ورفع الضرائب والرسوم على عدد من السلع والخدمات الأخرى. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2017:

- مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 13.5٪، بالمقارنة مع تراجع نسبته 7.1٪ خلال ذات الفترة من عام 2016، متأثرة بقرار الحكومة القاضي برفع أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من بداية كانون ثاني 2017، إضافةً إلى فرض ضريبة مقطوعة مقدارها 3 قروش لكل لتر بنزين أوكتان 90، و7 قروش لكل لتر بنزين أوكتان 95، وذلك اعتباراً من بداية شهر شباط 2017.

معدل التضخم خلال الشهور السبعة الأولى للأعوام (2009-2017)

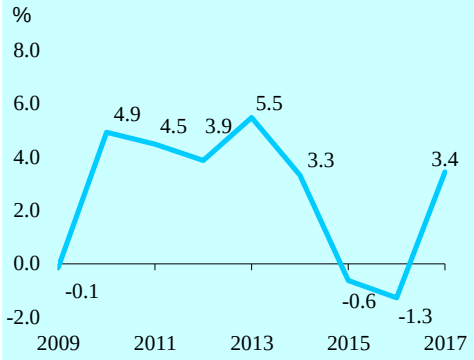

معدل التضخم خلال الشهور السبعة الأولى للأعوام 2016 - 2017

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي Jan-Jul		المساهمة في التضخم Jan-Jul	
		2016	2017	2016	2017
جميع المواد	100.0	-1.3	3.4	-1.3	3.4
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	-2.9	-0.6	-1.0	-0.2
الغذاء	30.5	-3.2	-0.8	-1.0	-0.2
اللحوم والدواجن	8.2	-8.3	-6.7	-0.7	-0.5
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	-1.8	-0.4	-0.1	0.0
الخضروات والبقول الجافة والعلبة	3.9	-3.8	9.0	-0.1	0.3
الفواكه والمكسرات	2.7	-3.7	-4.3	-0.1	-0.1
الزيوت والدهون	1.9	2.4	3.3	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	2.0	8.7	0.1	0.4
3) الملابس والأحذية	3.5	3.1	-2.4	0.1	-0.1
4) المساكن، منها:	21.9	0.7	2.7	0.2	0.6
الإيجارات	15.6	2.9	2.3	0.5	0.4
الوقود والإنارة	4.8	-7.4	3.1	-0.3	0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	1.0	1.4	0.0	0.1
6) الصحة	2.2	1.7	9.0	0.0	0.2
7) النقل	13.6	-7.1	13.5	-1.0	1.7
8) الاتصالات	3.5	-0.3	1.6	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.3	4.7	9.3	0.1	0.2
10) التعليم	5.4	1.1	3.6	0.1	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.0	0.3	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	0.9	6.9	0.0	0.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.7٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.7٪ خلال ذات الفترة من عام 2016. ويُعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى ارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 3.1٪ مقابل تراجع نسبته 7.4٪ خلال ذات الفترة من عام 2016.
- مجموعة "المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 8.7٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2016، وذلك نتيجةً لقرار الحكومة القاضي برفع الضريبة الخاصة على السجائر المطروحة للاستهلاك المحلي بمبالغ متفاوتة.
- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 9.0٪، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2016.

وقد ساهمت هذه المجموعات مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي بمقدار 3.0 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.8 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2016.

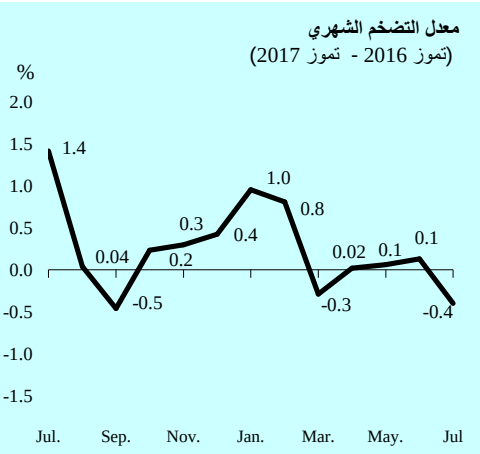

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "اللحوم والدواجن" (6.7٪)، و"الملابس والأحذية" (2.4٪).

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تموز 2017، فقد شهد تراجعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (حزيران 2017) بنسبة (0.4٪)، ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، من أبرزها "اللحوم والدواجن" (3.7٪)، والنقل (1.0٪)، وارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.4٪)، و"الثقافة والترفيه" (0.1٪).

سوق العمل

قامت دائرة الإحصاءات العامة بتطوير منهجية مسح قوة العمل اعتباراً من الربع الأول من عام 2017*، لتتماشى مع التوصيات الجديدة لمنظمة العمل الدولية، والتي من أهمها استثناء العاملين بدون أجر من تعريف المشتغلين، والذين كانوا يصنفون في المنهجية السابقة من ضمن المشتغلين.

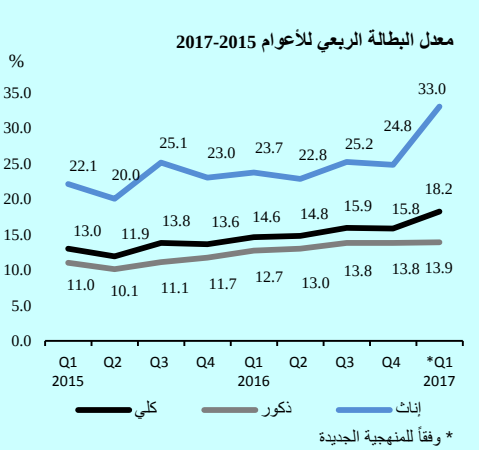

وكذلك زيادة حجم العينة إلى 16 ألف أسرة، بدلاً من 13 ألف أسرة، بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان لعام 2015. وفيما يلي أبرز مؤشرات سوق العمل خلال الربع الأول من عام 2017 وفقاً للمنهجية الجديدة:

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.2٪ (13.9٪ للذكور و33.0٪ للإناث).
- سُجل أعلى معدل بطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 39.5٪) و 20-24 سنة (بواقع 35.4٪).
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 40.5٪ (63.0٪ للذكور و18.3٪ للإناث).
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 33.1٪.

* لا تتوفر بيانات وفقاً للمنهجية الجديدة قبل الربع الأول من عام 2017.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 302.5 مليون دينار (2.2٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2017 مقارنة بعجز مالي كلي بلغ 291.1 مليون دينار (2.3٪ من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2016. وفي حال استثناء المنح الخارجية (118.2 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 420.7 مليون دينار مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 531.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.
- انخفض إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر حزيران من عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 223.7 مليون دينار ليصل إلى 15,570.0 مليون دينار (55.5٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر حزيران من عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 603.1 مليون دينار ليصل إلى 10,902.1 مليون دينار (38.9٪ من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي، ليصل إلى ما مقداره 26,472.1 مليون دينار (94.4٪ من GDP) في نهاية شهر حزيران من عام 2017 مقابل 26,092.7 مليون دينار (95.1٪ من GDP) في نهاية عام 2016.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر حزيران من هذا العام بمقدار 562.5 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 1,450.8 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر حزيران من هذا العام بمقدار 338.8 مليون دينار ليصل إلى 14,119.2 مليون دينار (50.3٪ من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 941.9 مليون دينار ليصل إلى 25,021.3 مليون دينار (89.2٪ من GDP).

❐ أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2017 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2016:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر حزيران من عام 2017 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 بمقدار 20.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.9٪، لتصل إلى 496.9 مليون دينار. كما انخفضت الإيرادات العامة خلال النصف الأول من عام 2017 بمقدار 81.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3٪، عن مستواها خلال نفس الفترة من العام الفائت لتصل إلى 3,446.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض المنح الخارجية بمقدار 122.5 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 40.9 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2017

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	حزيران		معدل النمو	كانون الثاني – حزيران		معدل النمو
	2016	2017		2016	2017	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**517.0**	**496.9**	**-3.9**	**3,528.2**	**3,446.6**	**-2.3**
الإيرادات المحلية، منها:	487.6	477.2	-2.1	3,287.5	3,328.4	1.2
الإيرادات الضريبية، منها:	309.1	281.8	-8.8	2,300.3	2,247.9	-2.3
ضريبة المبيعات	244.0	221.3	-9.3	1,423.4	1,407.4	-1.1
الإيرادات الأخرى	177.5	194.6	9.6	978.8	1,075.0	9.8
المنح الخارجية	29.4	19.7	-33.0	240.7	118.2	-50.9
إجمالي الإنفاق، منها:	**649.5**	**472.7**	**-27.2**	**3,819.3**	**3,749.1**	**-1.8**
النفقات الرأسمالية	96.2	22.8	-76.3	400.4	378.9	-5.4
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-132.5**	**24.2**	-	**-291.1**	**-302.5**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

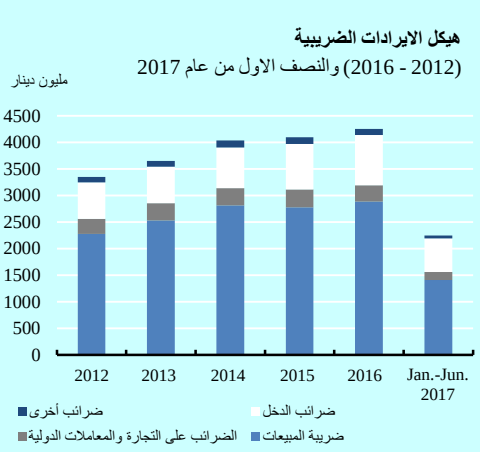

شهدت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 40.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتصل إلى 3,328.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 96.2 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 52.4 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.9 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من هذا العام بمقدار 52.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتصل إلى 2,247.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.5٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات **الضريبة العامة على السلع والخدمات** بمقدار 16.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.1٪، لتبلغ 1,407.4 مليون دينار، مشكّلةً ما نسبته 62.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 21.2 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 42.9 مليون دينار، وارتفاع كل من ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمبلغ 23.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمبلغ 24.8 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 26.7 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0٪، لتصل إلى 635.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 28.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 26.2 مليون دينار نتيجة لتراجع أداء الشركات، والذي انعكس بتراجع أرباح الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 15.5٪. كما انخفضت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 0.5 مليون دينار. ويعزى جانب من هذا الانخفاض إلى ارتفاع البطالة بين صفوف قوة العمل الأردنية، حيث وصل معدل البطالة خلال الربع الأول من العام الحالي إلى 18.2٪. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 82.2٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 522.1 مليون دينار.
- انخفضت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية**، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 5.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6٪، لتصل إلى ما مقداره 152.5 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 6.8٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت **الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)** بمقدار 4.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0٪، لتصل إلى ما مقداره 52.8 مليون دينار، مشكلةً ما نسبته 2.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال النصف الأول من هذا العام بمقدار 96.2 مليون دينار، أو ما نسبته 9.8٪، لتصل إلى ما مقداره 1,075.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة حصيلة كل من الايرادات المختلفة بمقدار 62.0 مليون دينار لتبلغ 446.6 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 27.3 مليون دينار لتبلغ 455.5 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 10.6 مليون دينار لتبلغ 155.4 مليون دينار (منها 137.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 155.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016).
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال النصف الأول من هذا العام بمقدار 2.9 مليون دينار، أو ما نسبته 34.5٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 5.5 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال النصف الأول من عام 2017 بمقدار 122.5 مليون دينار، أو ما نسبته 50.9٪، لتصل إلى 118.2 مليون دينار مقابل 240.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.

■ إجمالي الإنفاق

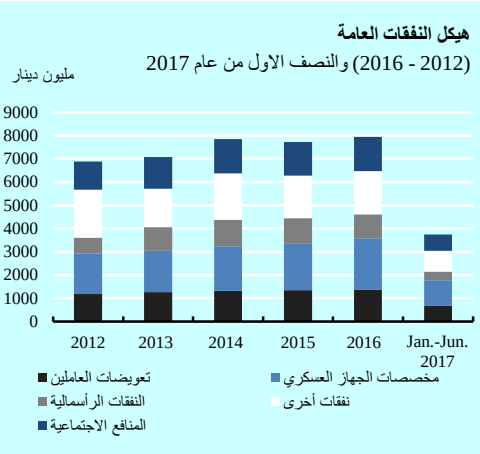

انخفضت النفقات العامة خلال شهر حزيران من عام 2017 بمقدار 176.8 مليون دينار، أو ما نسبته 27.2٪، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 472.7 مليون دينار. كما انخفضت النفقات العامة خلال النصف الأول من عام 2017 بمقدار 70.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 3,749.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض كل من النفقات الجارية بمقدار 48.7 مليون دينار، والنفقات الرأسمالية بمقدار 21.5 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال النصف الأول من هذا العام بمقدار 48.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.4٪، لتصل إلى ما مقداره 3,370.2 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من بند المنافع الاجتماعية بمقدار 28.2 مليون دينار ليصل إلى 711.0 مليون دينار، مشكلاً بذلك ما نسبته 21.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وبند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 29.4 مليون دينار ليبلغ 392.9 مليون دينار، وقد شكل هذا البند ما نسبته 11.7٪ من إجمالي النفقات الجارية، وبند استخدام السلع والخدمات بمقدار 45.6 مليون دينار ليبلغ 155.4 مليون دينار، ومشكلاً ما نسبته 4.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، وأخيراً بند الإعانات بمقدار 6.3 مليون دينار ليبلغ 112.6 مليون دينار (3.3٪ من إجمالي النفقات الجارية).

وبالمقابل، ارتفع الإنفاق على عدد من البنود، أبرزها مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 22.9 مليون دينار ليصل إلى 1,077.8 مليون دينار، وتعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 11.0 مليون دينار لتصل إلى 690.0 مليون دينار. وقد شكلت مخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 32.0٪ من إجمالي النفقات الجارية (28.7٪ من إجمالي الإنفاق)، فيما شكلت تعويضات العاملين في الجهاز المدني ما نسبته 20.5٪ من إجمالي النفقات الجارية (18.4٪ من إجمالي الإنفاق).

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال النصف الأول من عام 2017 بمقدار 21.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.4٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتصل إلى 378.9 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

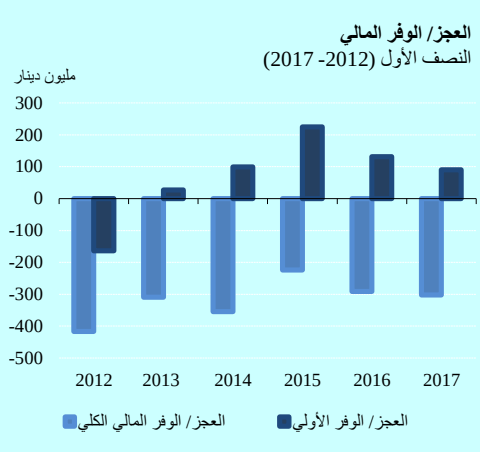

- حققت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال النصف الأول من هذا العام عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 302.5 مليون دينار، بارتفاع مقداره 11.4 مليون دينار عن مستواه المتحقق خلال نفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغت نسبة العجز إلى GDP نحو 2.2٪ خلال النصف الأول من هذا العام مقابل 2.3٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي. ولدى استبعاد المنح الخارجية، يرتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة إلى 420.7 مليون دينار خلال النصف الأول من هذا العام بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 531.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.
- أما عجز الموازنة الأولي (إجمالي الإيرادات المحلية مطروحاً منه إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام)، فقد بلغ 27.8 مليون دينار خلال النصف الأول من هذا العام بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 109.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.

الدين العام

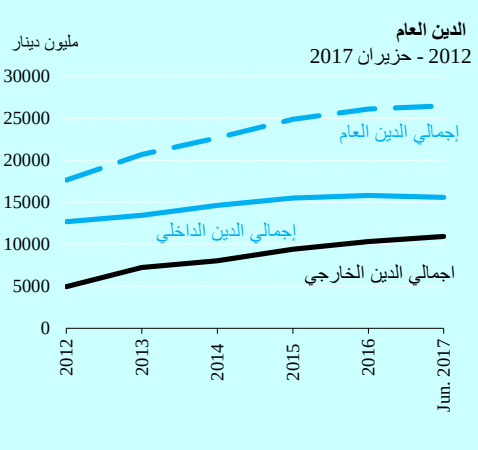

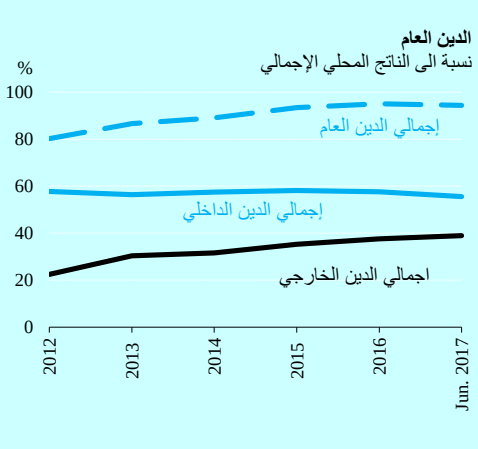

- انخفض إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر حزيران من عام 2017 بمقدار 223.7 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليصل إلى 15,570.0 مليون دينار (55.5٪ من GDP). وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للموازنة العامة بمقدار 415.8 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 192.1 مليون دينار بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2016 ليصلا إلى 12,759.0 مليون دينار و2,811.0 مليون دينار، على الترتيب. ويعزى انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للموازنة العامة، بشكل رئيس، إلى انخفاض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية شهر حزيران من هذا العام بمقدار 364.1 مليون دينار مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2016 ليبلغ 12,358.9 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار ليبلغ 391.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك

المؤسسات بمقدار 192.1 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2016 ليبلغ 2,278.5 مليون دينار. هذا وقد حافظ رصيد سندات المؤسسات المستقلة على نفس مستواه المتحقق في نهاية عام 2016 والبالغ 532.5 مليون دينار.

- وعلى صعيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر حزيران من عام 2017، فقد ارتفع عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 603.1 مليون دينار ليصل إلى 10,902.1 مليون دينار (38.9٪ من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على نحو ثلثي إجمالي الدين الخارجي، في حين شكلت نسبة الدين المقيمة بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 11.7٪، وبالدينار الكويتي ما نسبته 6.4٪، والين الياباني ما نسبته 6.2٪. أما الدين المقيم باليورو فقد شكل ما نسبته 6.5٪ من إجمالي الدين العام الخارجي.
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر حزيران من عام 2017 بمقدار 379.4 مليون دينار ليصل إلى 26,472.1 مليون دينار (94.4٪ من GDP) مقابل 26,092.7 مليون دينار (95.1٪ من GDP) في نهاية العام الماضي.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر حزيران من هذا العام بمقدار 562.5 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 1,450.8 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر حزيران من عام 2017 بمقدار 338.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 14,119.2 مليون دينار (50.3٪ من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام في نهاية شهر حزيران من هذا العام بمقدار 941.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 25,021.3 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 89.2٪ من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 87.7٪ من GDP في نهاية عام 2016.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال النصف الأول من عام 2017 بمقدار 228.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتبلغ 512.5 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 394.2 مليون دينار وفوائد بقيمة 118.3 مليون دينار).

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يتضمن رفع أسعار جميع المشتقات النفطية، وتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2017		معدل النمو ٪
		آب	أيلول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	650	680	4.6
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	865	895	3.5
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,015	1,045	3.0
السولار	فلس/لتر	480	495	3.1
الكاز	فلس/لتر	480	495	3.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	332.5	340.3	2.3
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	350	367	4.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	355	372	4.8
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	370	387	4.6
الإسفلت	دينار/طن	322.4	330.1	2.4

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2017/9/1

- صُدور نظام معدل لنظام رسوم رخص القيادة وتسجيل وترخيص المركبات لسنة 2017 يتضمن استيفاء رسم إضافي عن نقل ملكية أي مركبة من شخص إلى شخص آخر سواء كان طبيعياً أم معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، على النحو التالي (كانون الثاني 2017):

فئة المحرك CC	المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات	المركبات التي يزيد عمرها على 10 سنوات
حتى 1500	50	40
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80
أكبر من 2000 حتى 3000	400	120
أكبر من 3000 حتى 4000	550	150
أكبر من 4000	700	200

- قرر مجلس الوزراء فرض ضريبة مقطوعة على كل لتر بنزين 90 مقدارها 5 قروش (كانون الثاني 2017).
- صدور نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (80) لسنة 2000 وذلك على النحو التالي (شباط 2017):
  - رفع الضريبة الخاصة على علبة السجائر المطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك.
  - رفع الضريبة الخاصة على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل المؤجلة الدفع أو المدفوعة مسبقاً لتصبح 26٪.
  - فرض ضريبة خاصة بمقدار 2.6 دينار على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل عن كل خط يباع اعتباراً من تاريخ 2017/2/15.
  - فرض ضريبة خاصة بنسبة 10٪ على المشروبات الغازية.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (67) لسنة 2014، يتضمن ما يلي (شباط 2017):

- استيفاء مبلغ (400) دينار من صاحب العمل رسماً عن تصريح العمل أو عن تجديده لسنة كاملة أو أي جزء من السنة.
- استيفاء مبلغ (175) دينار من المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات والمسجلة لدى هيئة الاستثمار.
- استيفاء مبلغ (500) دينار عن عامل المنزل أو البستنجي أو الطاهي أو من في حكمهم وعن العامل في المزرعة الخاصة.
- استيفاء مبلغ (300) دينار من صاحب العمل في القطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها رسماً عن تصريح العمل المؤقت الذي لا تزيد مدته على ستة أشهر.
- استيفاء مبلغ (100) دينار إضافي من صاحب العمل عن كل تصريح عمل أو تجديده للقطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها، يخصص لصندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.

■ صدور نظام معدل لنظام بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (47) لسنة 2014 يتضمن استيفاء بدل عن أي بضائع مستوردة خاضعة لرسوم التعريفة الجمركية بنسبة (5٪) من قيمة تلك البضائع على أن لا يقل مقدار هذا البدل عن (100) دينار ولا يزيد على (10) آلاف دينار (شباط 2017).

■ قرر مجلس الوزراء إلغاء قرارات سابقة متعلقة بالضريبة العامة على المبيعات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):

- القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لمادة حديد التسليح من (16٪) إلى (8٪).
- القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على جميع خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالمنازل سواء كانت ثابتة أو غيرها من (16٪) إلى (8٪).

- القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالهواتف الثابتة المنزلية من (16٪) إلى (8٪).
- القرار المتضمن تخفيض وتوحيد الضريبة العامة على المبيعات على خدمات الانترنت إلى نسبة (8٪) بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة أو الجهة المستفيدة.

■ كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الاجراءات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):

- اقتطاع (10٪) من المبلغ الزائد عن الفي دينار من الراتب الشهري لكل العاملين في القطاع العام، بما فيهم رئيس الوزراء والوزراء، اعتباراً من 2017/2/1.
- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة (10٪) وبقيمة تصل الى 10 ملايين دينار.
- تعديل رسوم اصدار جواز سفر عادي او تجديده عند انتهاء المدة او كانت المدة المتبقية من صلاحيته اقل من 180 يوماً من 20 ديناراً الى 50 ديناراً.
- رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح 220 دينار، اعتباراً من 2017/3/1.

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجعة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على النحو المبين في قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (شباط 2017).

■ قرر مجلس الوزراء فرض ضريبة خاصة على السجائر المستوردة، التي لها بدائل مصنعة محلياً، في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بنسبة تزيد في حدها الأدنى على 15٪ من الضريبة الخاصة المفروضة على مثيلاتها المصنعة محلياً، وعلى أن يكون سعر بيع السجائر المستوردة بنسبة تزيد في حدها الأدنى على 15٪ من سعر بيع مثيلاتها المصنعة محلياً (نيسان 2017).

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقية منحة التمويل الإضافي المقدمة من البنك الدولي بقيمة 10.8 مليون دولار لمشروع "المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 55 مليون يورو كدعم قطاعي من خلال الموازنة العامة لدعم تطوير القطاع الخاص وتبني إصلاحات في مجال بيئة الأعمال والاستثمار، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ إضافي بقيمة 10 مليون يورو تمت زيادته على المبلغ الأصلي (45 مليون يورو) للمساهمة في التخفيف من تبعات الأزمة السورية، وإيفاءً بالتزاماته بموجب برنامج التعاون الثنائي ومؤتمر لندن (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 14.1 مليون دولار وذلك لتمويل مشروع تدعيم عمليات بنك تنمية المدن والقرى (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة القمح الأمريكية للأردن لعام 2017 بقيمة 100 ألف طن، وذلك ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (شباط 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الكندية، بقيمة 7.6 مليون دولار لدعم خطة وزارة التربية والتعليم "لتسريع الوصول للتعليم النظامي للطلبة السوريين" والتي تم تبنيها في مؤتمر لندن (شباط 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 4.5 مليون دولار وذلك لتوفير أجهزة ومعدات أمنية حديثة ومتطورة في خمسة مراكز حدودية لتعزيز الحماية الأمنية في الأردن (آذار 2017).

- التوقيع على مذكرة تفاهم تتضمن برنامج المساعدات الإيطالية خلال الفترة (2017-2019) بقيمة 168.8 مليون يورو، وذلك لدعم الموازنة العامة وتمويل مشاريع تنموية في عدد من القطاعات ذات الأولوية، وذلك ضمن إطار التعهدات والالتزامات التي تعهدت بها إيطاليا لدعم الأردن خلال مؤتمر لندن (آذار 2017).

- التوقيع على اتفاقية بروتوكول منحة مقدمة من وكالة اليونيسف بقيمة 1,174.0 مليون دينار أردني لدعم صندوق المعونة الوطنية في تمويل دراسات وبناء قدرات الصندوق للإسهام في التعزيز المؤسسي للصندوق (آذار 2017).

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من بنك الإعمار الألماني بقيمة 44.0 مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من مشروع إمداد الطاقة للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين (آذار 2017).

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 1.7 مليون يورو، موزعة كالتالي (أيار 2017):

  - اتفاقية منحة بقيمة 714.0 ألف يورو لتوفير مساعدات فنية لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لهيكلة عملية شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروع محطة معالجة المياه العادمة الصناعية في الزرقاء.
  - اتفاقية منحة بقيمة 1.0 مليون يورو لتنفيذ أنشطة ودراسات إضافية لتشغيل المرحلة الأولى من مشروع ناقل البحرين.

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بقيمة 21.6 مليون دولار وذلك لدعم المرحلة الثانية من المشروع الهادف إلى رفع كفاءة قطاع المياه في محافظات الشمال المستضيفة للاجئين السوريين (أيار 2017).

- التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر ومنحة من البنك الدولي بقيمة 52.8 مليون دولار. تبلغ قيمة الاتفاقية الأولى 50 مليون دولار (منها 36.1 مليون دولار على شكل قرض ميسر جداً و 13.9 مليون دولار على شكل منحة) سيتم توجيهها كدعم قطاعي للموازنة العامة لمشروع الصحة الطارئ. أما الاتفاقية الثانية، فسوف تُستخدم لتمويل مشروع توفير خدمات اجتماعية متكاملة للشباب بقيمة مقدارها 2.8 مليون دولار، تُقدم على شكل منحة من خلال الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية وبإدارة البنك الدولي (حزيران 2017).

- التوقيع على عدد من اتفاقيات مشاريع مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة إجمالية تبلغ 107.5 مليون يورو، وتشمل الاتفاقيات: (تموز 2017)

  - الاتفاقية الإطارية للتعاون المالي مع ألمانيا للعام 2016 والتي تمثل جزءاً من التزامات ألمانيا للأردن وفقاً لمخرجات مؤتمر لندن.
  - اتفاقية منحة لتمويل المرحلة الأولى من برنامج إنشاء المدارس بقيمة 19 مليون يورو.
  - اتفاقيتين لمنحتي تمويل مشروع تزويد المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين (المرحلتان الخامسة والسادسة) بقيمة 32 مليون يورو و8 مليون يورو، وذلك ضمن خطة الاستجابة الأردنية (2017-2019).
  - اتفاقية منحة بهدف تمويل مشروع "حماية المناخ في قطاع الصرف الصحي" بقيمة 3 مليون يورو، ومنحة أخرى بقيمة 350 الف يورو لتمويل نفقات الخدمات الاستشارية للمرحلة التحضرية لهذا المشروع.

- اتفاقية منحة لتمويل خدمات خبراء بقيمة 700 ألف يورو وذلك بهدف إجراء دراسة للجوانب المختلفة لاستخدامات الطاقة المتجددة في قطاع المياه.
- اتفاقية منحة لتمويل رواتب المعلمين والموظفين في وزارة التربية والتعليم بقيمة 20 مليون يورو لدعم تسريع وصول اللاجئين السوريين للتعليم الرسمي للعام الدراسي (2018/2017).
- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 24 مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من مشروع كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المياه.

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 14 مليون دينار كويتي (ما يعادل 46.3 مليون دولار أمريكي)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع طريق السلط الدائري (آب 2017).
- التوقيع على اتفاقية قرض إجارة ومنحة مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي (79 مليون دولار على شكل قرض إجارة ميسر، ومبلغ 21 مليون دولار على شكل منحة)، وذلك للمساهمة في تمويل المشروع الصحي الطارئ كدعم قطاعي للموازنة العامة (آب 2017).
- التوقيع على اتفاقية تمويل ميسر مقدمة من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي وذلك لإنشاء صندوق الريادة الأردني (Innovative Startups Fund) (آب 2017).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر حزيران من عام 2017 بنسبة 7.2٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 لتبلغ 423.0 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2017 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 0.6٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 لتصل إلى 2,493.6 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر حزيران من عام 2017 بنسبة 0.5٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 لتبلغ 1,072.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2017 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 3.2٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 لتصل إلى 7,023.0 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر حزيران من عام 2017 ارتفاعاً نسبته 6.3٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 ليبلغ 649.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2017 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 5.3٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 ليصل إلى 4,529.4 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر تموز من عام 2017 بنسبة 8.7٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 لتصل إلى 296.4 مليون دينار، أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 13.5٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 لتبلغ 1,785.1 مليون دينار. في حين انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 11.0٪ خلال شهر تموز من عام 2017 مقارنة بذات الشهر من عام 2016، لتصل إلى 102.2 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 7.5٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 لتبلغ 598.4 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تموز من عام 2017 بنسبة 0.4٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 ليصل إلى 246.5 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.2٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 ليبلغ 1,538.4 مليون دينار.
- انخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) ليبلغ 788.2 مليون دينار (12.1٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع عجز مقداره 1,026.5 مليون دينار (16.4٪ من GDP) خلال الربع المماثل من عام 2016، أما باستثناء المنح فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 13.5٪ من GDP خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع 18.1٪ من GDP خلال الربع المماثل من عام 2016.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 338.7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة بحوالي 372.7 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2016.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2017 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 27,732.7 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 26,763.7 مليون دينار في نهاية عام 2016.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 33.1 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 215.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 182.6 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 ليبلغ 9,094.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – حزيران			
	2016	معدل النمو (٪) 2016/2015	2017	معدل النمو (٪) 2017/2016
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	8,912.3	-5.3	9,094.9	2.0
الصادرات الكلية	2,507.4	-7.3	2,493.6	-0.6
الصادرات الوطنية	2,105.0	-9.6	2,071.9	-1.6
المعاد تصديره	402.4	6.8	421.7	4.8
المستوردات	6807.3	-3.9	7,023.0	3.2
الميزان التجاري	-4,299.9	-1.9	-4,529.4	5.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني – حزيران		
	2016	2017	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	473.0	501.8	6.1
السعودية	348.0	271.4	-22.0
الهند	182.7	195.7	7.1
العراق	161.2	161.2	0.0
الإمارات	100.9	95.3	-5.6
الكويت	106.6	91.0	-14.6
قطر	58.0	64.1	10.5
المستوردات			
الصين	937.5	970.2	3.5
السعودية	812.4	854.2	5.1
الولايات المتحدة الامريكية	448.4	786.6	75.4
الإمارات	279.3	380.1	36.1
ألمانيا	311.2	290.3	-6.7
تركيا	251.6	251.4	-0.1
إيطاليا	302.5	249.7	-17.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال النصف الأول من عام 2017 انخفاضاً نسبته 0.6٪ لتصل إلى 2,493.6 مليون دينار. وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 33.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.6٪ لتصل إلى 2,071.9 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 19.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.8٪ لتصل إلى 421.7 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال النصف الأول من عام 2016 و2017، مليون دينار

	2016	2017	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**2,105.0**	**2,071.9**	**-1.6**
الملابس	**453.3**	**492.3**	**8.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	398.2	431.4	8.3
منتجات دوائية وصيدلية	**227.6**	**201.8**	**-11.3**
السعودية	54.3	52.9	-2.6
العراق	24.8	25.0	0.8
الجزائر	32.8	23.5	-28.4
السودان	18.9	17.3	-8.5
البوتاس	**124.8**	**157.0**	**25.8**
الهند	37.1	52.3	41.0
الصين	16.0	32.6	103.8
ماليزيا	23.1	13.9	-39.8
مصر	10.5	13.7	30.5
الفوسفات	**168.7**	**142.5**	**-15.5**
الهند	105.6	90.2	-14.6
أندونيسيا	31.5	32.3	2.5
الخضروات	**122.6**	**116.1**	**-5.3**
السعودية	22.2	24.7	11.3
الإمارات	27.5	22.4	-18.5
الكويت	25.0	19.0	-24.0
قطر	16.5	14.6	-11.5
الأسمدة	**75.0**	**64.5**	**-14.0**
العراق	23.1	21.4	-7.4
الهند	28.4	19.2	-32.4
تركيا	12.4	15.0	21.0
الحيوانات الحية	**54.5**	**54.1**	**-0.9**
قطر	13.7	23.9	74.5
الكويت	1.6	16.3	918.8
السعودية	38.7	10.3	-73.4
الورق والكرتون	**56.2**	**54.1**	**-3.7**
السعودية	28.9	26.0	-10.0
العراق	13.3	11.1	-16.5
الإمارات	4.6	5.6	21.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2017 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2016، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقـــدار 26.2 مليـــون دينـــار (15.5٪) لتصل إلى 142.5 مليون دينـــار، ويعـــود هـــذا الانخفـــاض محصلةً لارتفاع الكميات المصـدرة بنســبة 8.3٪ وانخفـــاض أســعار الفوســفات بنســبة 22.0٪. وقــد استحوذت أسواق كـل مـن الهنـد وإندونيسيا على ما نسبته 86.0٪ من إجمالي صـادرات المملكـة مـن الفوسفات.

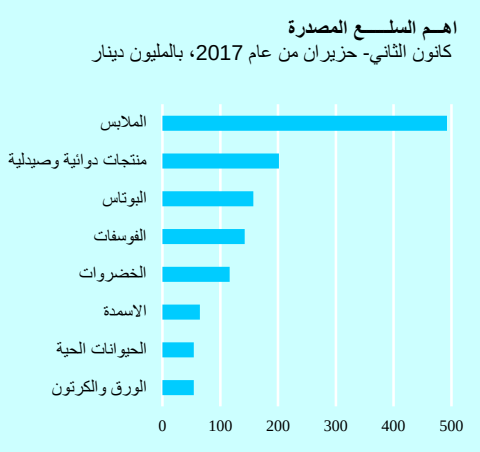

- انخفـــاض الصـــادرات مـــن المنتجـات الدوائيـة والصـيدلية بمقـدار 25.8 مليـون دينـار (11.3٪)، لتصـل إلى 201.8 مليون دينـار. وقـد اسـتحوذت أسـواق كـل مـن السـعودية والعـراق والجزائـر والسـودان علـى مـا نسـبته 58.8٪ مـن إجمـالي صـادرات الأردن مـن هذه السلع.

- انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 10.5 مليون دينار (14.0٪) لتصـل إلى 64.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل مـن العـراق والهنـد وتركيـا علـى مـا نسـبته 86.2٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

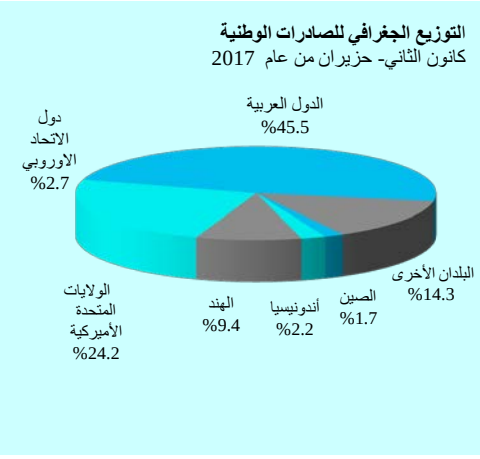

- انخفـــاض الصـــادرات مـــن الخضروات بمقدار 6.5 مليـون دينـــار (5.3٪) لتصـــل إلى 116.1 مليـــون دينـــار، إذ اسـتحوذت أسـواق كـل مـن السعودية والإمارات والكويـت وقطر علـى مـا نسـبته 69.5٪ من إجمـالي صـادرات المملكـة من هذه المنتجات.

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 32.2 مليون دينار (25.8٪) لتصـل إلى 157.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهنـد والصـين وماليزيـا ومصـر علـى مـا نسبته 71.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والفوسفات والخضروات والأسمدة و"الحيوانات الحية" و"الورق والكرتون" خلال النصف الأول من عام 2017 على ما نسبته 61.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 60.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2016. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت وقطر على ما نسبته 66.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل 68.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2016.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال النصف الأول عام 2017 بنسبة 3.2٪ لتصل إلى 7,023.0 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 3.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال النصف الأول عام 2017 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2016، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة بمقدار 260.6 مليون دينار، أو ما نسبته 284.8٪، لتصل إلى 352.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمملكة المتحدة ما نسبته 85.6٪ من إجمالي المستوردات من آلات ومعدات لتوليد الطاقة.

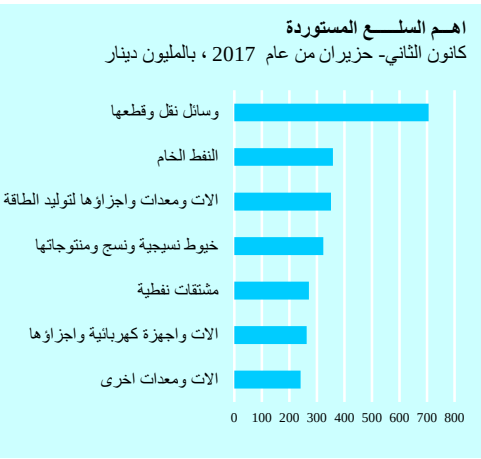

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 100.5 مليون دينار (39.0٪) لتصل إلى 358.0 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 42.0٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 2.1٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2016. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات ومعدات أخرى بمقدار 62.3 مليون دينار، أو ما نسبته 34.8٪، لتصل إلى 241.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وفرنسا وإيطاليا ما نسبته 52.0٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها بمقدار 13.2 مليون دينار (4.2٪) لتصل إلى 324.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 78.2٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال النصف الأول من عامي 2016 و2017، مليون دينار

	2016	2017	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**6,807.3**	**7,023.0**	**3.2**
وسائل النقل وقطعها	**725.3**	**705.8**	**-2.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	122.5	157.5	28.6
اليابان	153.7	125.5	-18.3
كوريا الجنوبية	158.5	124.9	-21.2
النفط الخام	**257.5**	**358.0**	**39.0**
السعودية	257.5	358.0	39.0
آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة	**91.5**	**352.1**	**284.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	23.7	256.0	980.2
الصين	10.4	24.5	135.6
المملكة المتحدة	4.3	20.9	386.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**310.9**	**324.1**	**4.2**
ر الصين	114.9	119.4	3.9
تايوان	102.3	101.8	-0.5
تركيا	30.2	32.1	6.3
مشتقات نفطية	**342.2**	**271.8**	**-20.6**
السعودية	122.7	69.2	-43.6
الإمارات	49.6	51.8	4.4
المملكة المتحدة	0.2	45.4	-
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**267.5**	**263.7**	**-1.4**
الصين	75.1	121.9	62.3
تركيا	20.7	25.0	20.8
إيطاليا	25.3	22.3	-11.9
آلات ومعدات أخرى	**179.0**	**241.3**	**34.8**
الصين	48.7	53.7	10.3
فرنسا	7.9	45.4	474.7
إيطاليا	27.5	26.4	-4.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

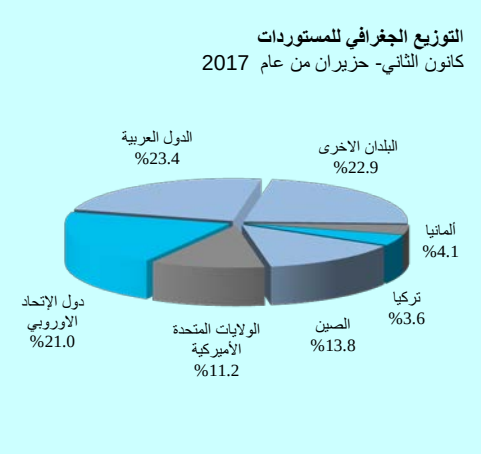

- انخفاض مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 19.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7٪، لتصل إلى 705.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية ما نسبته 57.8٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"مشتقات نفطية" وآلات وأجهزة كهربائية وأجزائها" و"آلات ومعدات أخرى" على ما نسبته 35.8٪ من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل 31.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2016. كما استحوذت أسواق كل من الصين، والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات وألمانيا وتركيا وإيطاليا خلال النصف الأول من عام 2017 على ما نسبته 53.9٪ من إجمالي المستوردات مقابل 49.1٪ خلال نفس الفترة لعام 2016.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر حزيران من عام 2017 انخفاضاً مقداره 3.0 مليون دينار أو ما نسبته 5.2٪ مقارنة بنفس الشهر من عام 2016 لتبلغ 55.0 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2017 فقد شهدت السلع المعاد تصديرها ارتفاعاً مقداره 19.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8٪، مقارنة مع نفس الفترة لعام 2016 لتبلغ 421.7 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر حزيران من عام 2017 ارتفاعاً بمقدار 38.7 مليون دينار أو ما نسبته 6.3٪ مقارنة بنفس الشهر من عام 2016 ليبلغ 649.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2017 فقد شهد عجز الميزان التجاري ارتفاعاً مقداره 229.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2016 ليصل إلى 4,529.4 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر تموز من عام 2017 بنسبة 0.4٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 ليبلغ 246.5 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 1.2٪ ليصل إلى 1,538.4 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر تموز من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 23.7 مليون دينار (8.7٪) لتصل إلى 296.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بمقدار 212.3 مليون دينار (13.5٪) لتصل إلى 1,785.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر تموز من عام 2017 انخفاضاً مقداره 12.6 مليون دينار (11.0٪) لتصل إلى 102.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2017 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بمقدار 41.7 مليون دينار (7.5٪) لتصل إلى 598.4 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2017 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 إلى ما يلي:

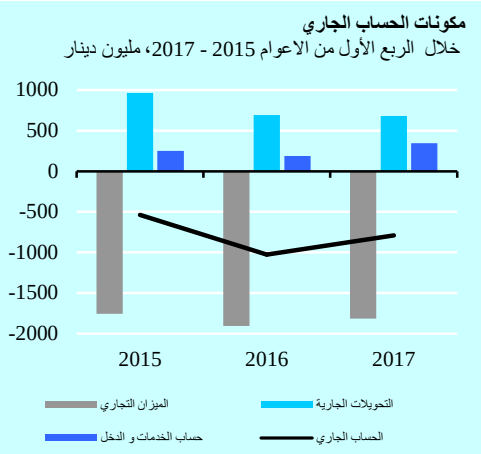

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 788.2 مليون دينار (12.1٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 1,026.5 مليون دينار (16.4٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2016، أما باستثناء المنح فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 879.6 مليون دينار (13.5٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع 1,128.7 مليون دينار (18.1٪ من GDP) خلال الربع المماثل من عام 2016. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2017 بمقدار 91.4 مليون دينار (4.8٪) ليصل إلى 1,814.9 مليون دينار مقابل 1,906.3 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2016.
- ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الربع الأول من عام 2016 بمقدار 154.1 مليون دينار ليبلغ 284.2 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لوفر مقداره 61.5 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 58.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الوفر المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 3.4 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 10.5 مليون دينار ليصل 681.0 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2017 بمقدار 10.8 مليون دينار ليبلغ نحو 91.4 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بشكل طفيف بمقدار 0.3 مليون دينار ليصل إلى 589.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من عام 2017، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 980.6 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 994.3 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2016. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 338.7 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 372.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 379.7 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 13.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 119.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 98.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 896.3 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 526.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2017 التزاماً نحو الخارج بلغ 27,732.7 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 26,763.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2017 بالمقارنة مع نهاية عام 2016 بمقدار 966.3 مليون دينار ليصل إلى 17,614.7 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 808.5 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2017 بالمقارنة مع نهاية عام 2016 بمقدار 2.7 مليون دينار ليصل إلى 45,348.9 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 317.1 مليون دينار ليبلغ 23,142.5 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 174.5 مليون دينار ليصل إلى 7,361.6 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل على الحكومة بمقدار 22.7 مليون دينار ليبلغ 3,835.8 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 71.5 مليون دينار ليصل إلى 1,065.9 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم للائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 102.9 مليون دينار ليبلغ 715.6 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 327.7 مليون دينار لتبلغ 7,168.0 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى صفقة البنك العربي.